الباب الثاني
قضايا فعلت وأفعلت

الفصل الأول

أسباب ظهور قضية (فعل وأفعل)

أولاً: مقارنة بالمشترك اللفظي:

لاحظت من خلال دراسة هذه القضية (فعل وأفعل) أنها تنطلق من قضية دلالية ترى أن الكلمة تحمل أكثر من معنى، وذلك بالتحول من صيغة (فعل إلى أفعل) فزيادة المعنى جاء نتيجة لزيادة المبنى ولكن المعنى الأصلي لازال موجوداً في أفعل ولكن بزيادة.

ومن هنا أرى كل من قضية (فعل أو أفعل) تتطابق مع قضية المشترك اللفظي، وحيث كل منها عبارة عن لفظ له أكثر من معنى، وإن كانت قضية (فعل وأفعل) تحمل تغيراً في الصيغة فقط، والمادة اللغوية أو الجذر فيهما واحد، ولهذا أرى أننا عندما نناقش أسباب ظهور قضية (فعل وأفعل) لابد أن نلاحظ التشابه بين أسباب ظهورها، وأسباب ظهور المشترك اللفظي، فقد تختلف تلك الأسباب وقد تتفق، والبحث هو الذي يوضح ذلك، كما أن تعبير صيغة (أفعل) عن السلب والإزالة جعلها تشترك مع قضية الأضداد في كثير من الوجوه، ولذا أيضاً يجب أن نناقش تعبير صيغة أفعل عن السلب والإزالة في أسباب ظهور الأضداد في اللغة.

١- المشترك اللفظي:

وهو (وضع اللفظ الواحد مادة وهيئة بإزاء معنيين متغايرين أو أكثر)[١]، قال السيوطي: (وقد حده الواحد أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلاله على السواء عند أهل تلك اللغة)[٢].

---

(١) الاشتراك والترادف، محمد تقي الحكيم، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٧٤.
(٢) المزهر، ٣٦٩/١.

وقد وضح د. أحمد مختار عمر أسباباً لظهور المشترك اللفظي كما يرى القدماء والمحدثين فذكر :

أ. أسباب المشترك اللفظي عند القدماء :

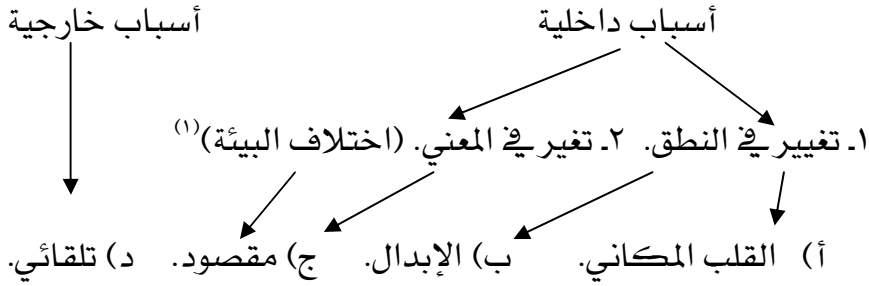

مقارنة بين أسباب ظهور المشترك اللفظي وظهور (فعل وأفعل):

١- الأسباب الخارجية للمشترك اللفظي:

يتحقق السبب الخارجي حينما نستعمل الكلمة بمعنيين في بيئتين مختلفتين، فإذا نحن نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو لهجتها، ولم يكن هناك مشترك لفظي، ولكن إذا نظرنا إليها داخل المادة اللغوية كلها – كما فعل القدماء أو معظمهم على الأقل – وجد الاشتراك اللفظي [٢] .

هذا كلام د. مختار عن السبب الخارجي للمشترك اللفظي، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لقضية (فعل وأفعل)، حيث تبين لنا من خلال دراسة كثير من الأمثلة التي تعبر فيها صيغة (أفعل) عن المعنى، وتعبر صيغة (فعل) عن المعنى نفسه (أي حالة اتفاقهما علي المعنى نفسه) أن كل صيغة ترجع إلى لهجة من اللهجات حيث تكون اللهجة الأولى مشهورة والثانية نادرة أو قليلة أو رديئة أو لُغية، كما عبر عن ذلك أصحاب كتب (فعل وأفعل) والمعجميون .

وهذا ما جعل بابن السكيت يذكر في كتابه إصلاح المنطق بابا لما

---

(١) نقلا عن علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، بتصرف، ١٥٩.
(٢) علم الدلالة، ١٦٠.

تخطيء فيه العامة، فينطقون بأفعل مكان فعل، وينطقون بفعل مكان أفعل، وبدراسة تلك الأمثلة تبين لنا أنه لا يوجد خطأ عند العامة فيما ينطقون – كما ذكر ابن السكيت – ولكن البحث عن الصيغ الخطأ – كما يري ابن السكيت – في كتب فعل وأفعل والمعاجم، تبين أن هذه الصيغة التي يراها خطأ تعود إلى إحدى لهجات العرب لكنها لهجات غير مشهورة أو قليلة، بل كل ما ذكره – كما ظهر في التحليل والدراسة – يرجع إلى إحدى هذه اللهجات التي سماها اللغويون لغية، أو لغة رديئة في بعض الأحيان .

هذا يجعلنا نرى أن كل ما نطقت به العامة في البيئات العربية المختلفة؛ ويراه اللغويون خطأ يرجع إلى إحدى لهجات العرب وتكلمت به، وإن لم تكن هذه اللهجة مشهورة عندهم، ولكنها موجودة بالفعل ومنطوقة لا محالة، وقد قلدها ونطق بها أهل الأمصار المفتوحة، لأنهم لم ينطقوا بالعربية قبل ذلك كلغة لحياتهم اليومية (اللغة الأم)، ولهذا فكل ما ينطقون به بعد الفتح في الأمصار المختلفة لابد أن يكون تقليدا لمقال سابق سمعوه من تلك القبائل التي جاءت مع الفتح ؛ يحتذونه في نطقهم، فكل ما نسمعه من عاميات الأمصار من كلام عربي هو تقليد لإحدى اللهجات العربية، وإن لم تكن مشهورة لدى علماء العربية.

إن ما أوجد قضية (فعل وأفعل) لدى علماء العربية؛ أنهم نظروا إلى الصيغتين (فعل وأفعل) في داخل المادة اللغوية فقط ، دون النظر إليها في إطار بيئة أو لهجة كل صيغة؛ أي بصورة مستقلة عن بيئة أو لهجة الصيغة الثانية، ثم اعتبروا إحدى هاتين الصيغتين أنها الأفصح، لأنها ترجع إلي هذه اللهجة التي تعد لديهم أفصح اللهجات؛ فهي لغة فصيحة، واعتبروا الثانية لُغية أو خطأ لغويا أو لغة غير مشهورة أو قليلة، ومن هنا جاء التأليف في باب (فعل وأفعل)، ومن هذا المنطلق جاءت مقارنتهم بين الصيغتين واعتبارهم إحداهما فصيحة والثانية خطأ لغويا، ثم سار علي

نهجهم أصحاب كتب لحن العامة – كابن السكيت – فأفردوا لها باباً في كتبهم، وبدءوا في تصويب هذا الخطأ، والاستشهاد على صحة قولهم بأشعار العرب. ومن هنا ظهرت قضية (فعل وأفعل) التي لا وجود لها إذا نظرنا – كما يقول د. أحمد مختار عمر – إليها كصيغة مستخدمة في داخل هذه اللهجة، ومفهومة لديهم، أو غير مستخدمة لديهم، في حين أن غيرها مستخدمة في بيئة أخرى أو لهجة ثانية، ومفهومة لدي أبناء هذه اللهجة الثانية أيضاً .

٢- الأسباب الداخلية :

أ – تغير في المنطق: أما الأسباب الداخلية والتي تتصل بنطق الكلمة في المشترك اللفظي، لا تنطبق على صيغتي (فعل وأفعل) لأن بناء كل منهما محدود ومعروف، وهو التحول من فعل إلى أفعل دون غيرهما من الصيغ.

ب- تغير في المعنى: يؤدي التغير في المعنى إلى ظهور المشترك اللفظي فيرى د. أحمد مختار عمر أنه يكون مقصوداً أو تلقائياً فالأول (يوجد عندما يراد إدخال كلمة ما لغة التخصصين فيصبح مصطلحاً علمياً، ومن أمثلة ذلك قول كراع: التوجيه من وجهت الرجل في الحاجة والتوجيع في – قوافي الشعر– الحرف الذي قبل حرف الروي في قافية المقيد..)[1].

وهذا النوع من التغير في المعنى لا نجده يتحقق في (فعل وأفعل) لأن التغيير في المعنى بين (فعل وأفعل) لا يكون عند قصد إنما يحدث بصورة أخرى ولهدف آخر .

النوع الثاني من التغير في المعنى وهو التغير التلقائي في المشترك اللفظي: (فيحدث عندما توجد علاقة بين المعنيين فإذا كانت العلاقة بين

---

(١) علم الدلالة، ١٦١.

المعنيين هي المشابهة كان المعنى الجديد استعارة، وإلا كان مجازاً مرسلاً ... أما المجاز المرسل فتحته أنواع:

أ – توسيع المعنى. ب– تضييق المعنى. ج – السببية.

د – إطلاق اسم الجزء على الكل.

هـ- إعطاء الشيء اسم مكانه[1].

إن الأمر في التحول من فعل إلى أفعل يأخذ صورة مقاربة لما في المشترك اللفظي، حيث يحدث التحول التلقائي في المعنى لعلاقة ما بين المعنى في فعل والمعنى في أفعل، فيكون التحول من الصورة المادية للمعنى إلى الصورة المعنوية له، وقد يحدث العكس .

وهذا التحول قد يكون لعلاقة المشابهة أو المجاز بأنواعه كما ظهر ذلك بوضوح في كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج، حيث التحول من المعنى الخاص بفعل إلى معنى أفعل يكون لعلاقة ما بينهما (في حالات كثيرة ذكرتها في باب المقارنة بين فعل وأفعل عند الزجاج) وهذا الأمر اعتبره الزجاج اختلافاً في المعنى، ولهذا وضعه في باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، مما يعني اعتباره أن الكلمة عندما انتقلت من صيغة فعلت إلى أفعلت قد اختلفت دلالياً عما كانت عليه من قبل التحول في الصيغة، وهذا قد يصح في بعض الكلمات – كما رأينا في تحليلنا لكلمات الزجاج – وقد لا يصح في بعضها الآخر، مما يدخل في باب التحول التلقائي للمعني الذي نتحدث عنه، وهو في الحقيقة يعتبر نمواً طبيعياً للمعنى، حيث يتم من خلال هذا التحول توسيع المعنى وإدخال أفكار ودلالات جديدة على الكلمة، حتى معنى السلب والإزالة لازال مرتبطا بالمعنى الأصلي؛ ولكن من خلال علاقة التضاد .

وليس هذا هو السبب الوحيد في التحول في المعنى في صيغتي فعلت

---

(١) المرجع السابق، ١٦٢.

وأفعلت، فقد يكون التحول دون علاقة ما بين المعنى الأول والمعنى الثاني، وذلك لأسباب كثيرة منها:

١- اختلاف الأصل الاشتقاقي الذي تعود إليه الكلمتان (فعل وأفعل) مثل كلمة جَمَل قال الزجاج: (جَمَلت الشحم جَمْلا إذا أذبته، وأَجْمَلْتُ في الأمر إجمالاً إذا أتيت فيه بالجميل) [(١)]، فلا توجد علاقة بين إذابة الشحم وبين الإتيان بالجميل، فالمعنى مختلف في كل منهما، لأن جَمَل من المصدر جَمْل، أما أَجْمَلْتُ في الأمر فمصدره إجمال، ومن هنا يتضح أثر الاختلاف الاشتقاقي عليهما.

٢- اختلاف القبائل: أدى عدم الاتصال الدائم أو الاحتكاك بين سكان القبائل المختلفة التي تتنقل بين المناطق الشاسعة في الجزيرة العربية؛ إلي تكوين ما يعرف باللهجات المختلفة الخاصة لتلك القبائل، وقد ظهر هذا الاختلاف اللهجي في جانبين أساسيين من اللغة؛ هما جانب الأصوات وجانب الدلالة، وهذا الاختلاف هو أساس قضية فعلت وأفعلت التي نحن بصددها؛ فهي قضية صوتية دلالية في أصلها، أوجدتها اختلافات لهجية بين القبائل.

ثانياً: مقارنة بين فعلت وأفعلت وبين الأضداد:

إن مفهوم الأضداد عند القدماء وهو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين، كما في كلمة (جون) بمعنى السحاب الأبيض والأسود. أما ما لاحظه القدماء بالنسبة لصيغتي (فعلت وأفعلت) أن الكلمة تعبر عن المعنى وضده؛ مما جعلهم يضعونهما ضمن التغيرات التي تحدث في بنية الكلمة بالتحول من صيغة فعل إلى أفعل، ويتبعها تحول في المعنى بما سموه (الإزالة والسلب)، لكنني أرى أننا يمكن أن نضع ذلك ضمن ظاهرة الأضداد .فعلي الرغم من الاختلاف في التسمية إلا أن كلا الصيغتين جاء من جذر كلمة واحدة في الصورتين (فعل وأفعل)، وجاء

---

(١) فعلت وأفعلت، الزجاج، ٢٠.

في الجانب الثاني - أي الأضداد - في صيغة واحدة تعبر عن الشيء وضده، لهذا يمكن اعتبار الأسباب التي أوجدت الأضداد في اللغة هي الأسباب نفسها التي أوجدت الإزالة والسلب فيهما، لهذا سنناقش هنا: ه

١- فكرة الأضداد في صيغة فعلت وأفعلت.

٢- أهم الكلمات التي تعبر عن الإزالة والسلب.

٣- أسباب ظهور هذا الجانب الدلالي بفعلت وأفعلت والأضداد.

فكرة الأضداد في صيغة فعلت وأفعلت:

وضعت اللغة ألفاظاً محددة للتعبير عن كل معنى من معانيها، كما وضعت لكل شيء اسماً خاصاً به، ولكن عندما أرادت اللغة أن تعبر عن ضد المعنى وضعت له أيضاً ألفاظاً خاصة به، كما نقول: كبير وطويل نقول: ضده صغير وقصير كصفات، أما الأفعال فهناك خرج وضده دخل وجاء وضده ذهب ... وهكذا .

ثم بدأ التعبير عن المعنى وضده بلفظ واحد ، كما في كلمة جون الأبيض والأسود من السحاب فيما يعرف بظاهرة الأضداد ، حيث لفظ واحد يعبر عن المعني وضده، فظهرت هذه المسألة لأسباب سنناقشها.

ثم بدأ التعبير عن المعنى وضده، ولكن ليس بالصيغة نفسها، بل بصيغتين، أتيا من جذر واحد أتت منه الصيغة الأولى والصيغة الثانية، حيث أدى التحول من صيغة فعل إلى صيغة أفعل إلى تغيير من المعنى إلى ضده، وعلي هذا يكون لدينا ثلاثة طرق لتعبير عن المعنى وضده:

١- التعبير بكلمتين مختلفتين عن المعني وضده: طويل قصير.

٢- التعبير بكلمة واحدة عن المعني وضده: جون.

٣- التعبير بصيغتين من جذر واحد عن المعني وضده:عجم وأعجم

ومن هنا تأتي فكرة الأضداد في صيغة (فعل وأفعل) ولهذا يجب دراستها في إطار قضية (المعنى وضده)، وأنه ليبدو غريباً ذلك التحول من المعنى إلى ضده بمجرد دخول الهمزة على أفعل (فعل > أفعل)، كما

يبدو غريباً أن تحمل الكلمة المعنى وضده كما في باب الأضداد.هذا الأمر يرجع إلى منطق اللغة الذي يجيز ذلك ويمنع غيره.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو هل هذا الأمر ينطبق على كل صيغ فعل عندما تتحول إلى أفعل ؟ الإجابة: لا، إذن فلماذا هذه الأفعال دون غيرها ؟

الإجابة هنا: هذا منطق اللغة وهذه طبيعة هذا الفعل، لماذا؟ لأن منطق اللغة هو الذي جعل الفعل (عجم) يدل على معنى العجمة، والفعل أعجم يدل على إزالة العجمة؛ وهو الذي منع أن يكون الفعل (دخل) الذي يعني الإيلاج، أن يدل بالصيغة (دخل) على الخروج، وهي الدلالية التي لا يحملها هذا الفعل.

حيث الفعل يدل على معنى الدخول، وهذا المعنى له ضد أي حدث مضاد له، وهو الخروج، كما في قام وجلس، وذهب ورجع، وصعد وهبط.

أما الفعل عجم فدلَّ علي العجمة، ومع دخول الهمزة عليه دلَّ علي إزالة العجمة، فأجاز لنا منطق اللغة هذا التحول الدلالي فيه وفي مثله.

كما أن هناك أفعال تدل على المعنى فقط ولا ضد لها لأن هذا الحدث لا ضد له كما في كلمة أرَّخ من التاريخ

فكيف يعبر هذا الفعل بصيغة أفعل عن عكسه وهو لا ضد له، ومن هنا كان هذا الأمر ينطبق على بعض الأفعال، ولا ينطبق على بعضها الآخر.

لهذا يجب أن ندرس كل فعل يعبر عن المعنى وضده بصورة مستقلة بوصفه بناء مختلفا عن غيره من الأفعال أو كحالة خاصة به؛ سواء عبر عن المعنى وضده بالصيغة نفسها أو بغيرها، وذلك بهدف الوصول إلي الأسباب التي أكسبته هذه الصفة؛ هل المعني أم الصيغة؟.

أهم الكلمات التي تحمل هذه الصفة من صيغتي (فعلت وأفعلت):

أ- في كتاب الزجاج (فعلت وأفعلت):

١- ترب الرجل إذا افتقر، وأترب إذا استغنى[١]، فقد تحول المعنى من الدلالة على الفقر إلى الدلالة على الاستغناء.

٢- حمأت البئر إذا نزعت حمأتها، وأحمأتها ألقيت فيها الحمأة[٢] المعنى تضاد ففعل بمعنى أخرجت الحمأة، وأفعل بمعنى أدخلت الحمأة.

٣- خفيت الشيء وأظهرته وأخفته سترته [٣].

٤- دلوت الدلو أدلوها إذا أخرجتها من البئر وأدليت الدلو في البئر إذا أرسلتها لتملأها[٤]

٥- دان الرجل يدين، وأدان يدان إذا لزمه لدين، وأدان فلان إذا أعطاها بدين، والمعنى متضاد ففعل بمعنى أخذ دينا، وأفعل بمعنى أعطى بدين.

ب-في جمهرة اللغة لابن دريد: (باب ثم تجئ حروف تختلف معانيها):

١- خفرته إذا أجرته خفراً وخفارة، وأخفرته إذا غدرت به[٥]

٢- وعدته الخير وعداً وأعدته بالشر إيعاداً ووعيداً.

٣- أقذيت عينه إذا جعلت فيها قذى ويقال قذيتها وأقذيتها إذا أخرجت منها القذى وقذيت عينه إذا وقع فيها القذى.

٤- قسط الرجل إذا جار وأقسط إذا عدل وفريت الشيء أفريه فرياً إذا شققته لصلاح وأفريته إذا شققته لفساد.

---

(١) فعلت وأفعلت، ١٣.
(٢) المرجع السابق، ٢٨.
(٣) المرجع السابق، ٣٥.
(٤) المرجع السابق، ٣٧.
(٥) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق كونكو، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٥١هجري، ص ٤٤١/٣.

ج- في أدب الكاتب لابن قتيبة: (باب فعلت وأفعلت بمعنيين متضادين):

(أشكيت الرجل) أحوجته إلى الشكاية، و(أشكيته) نزعت عن الأمر الذي شكاني له، و(أطلبت الرجل) أحوجته إلى الطلب، و(أطلبته) أسعفته بما طلب، وفزعت القوم أحللت بهم الفزع، وأفزعتهم إذا أحوجتهم إلى الفزع، أسررت الشيء أخفيته، وأعلنته[1] والذي نلاحظه عند ابن قتيبة أن الصيغة (أفعل) نفسها تدل على المعنى وضده، أي بدون الانتقال من صيغة فعل إلى أفعل.

أسباب ظهور مسألة التضاد في صيغتي فعلت وأفعلت في اللغة:

من خلال المفهوم السابق لفكرة الأضداد في اللغة يمكن أن نقارن بينهما، وبين الأضداد في صيغتي (فعلت وأفعلت)، والتي ينظر إليها على أنها تدل على السلب والإزالة من خلال صيغة (أفعل)، والذي يمكن اعتباره ضد المعنى الأصلي للكلمة (فعل)، ولهذا يمكن النظر إلى أسباب نشأة الأضداد في اللغة كوسيلة لمعرفة نشأة معنى السلب والإزالة في صيغة أفعل:

١- **الوضع الأول:** يرى بعضهم أن العرب قد وضعوا هذه الألفاظ في الأصل للدلالة على معنيين متضادين، وقد رفض هذا الرأي ابن سيدة قائلاً: أما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا [2].

إن هذا الرأي لا يقدم دليلاً واحداً على صحته، وكذلك منطق اللغة الذي يجعل لكل معنى لفظاً محدداً (كما يفعل واضعوا اللغة في بدايتها أو في وضع لفظ لمعنى جديد في اللغة) يفرض عليهم جعل لفظين منفصلين لمعنيين متضادين لتحقيق الهدف من اللغة وهو الاتصال.

---

(١) أدب الكاتب، ٣٤٨.
(٢) علم الدلالة، ٢٠٤.

٢- يرى بعضهم أن من كلمات الأضداد ما يمكن تفسير نشأته على أساس من اختلاف اللهجة فأحد المعنيين لحي من العرب، والآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء، يقول ابن الأنبا ري: الجون الأبيض في لغة حي من العرب، والجون الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر.

إن ما ذكره د. أحمد مختار عمر نقلاً عن ابن الأنبا ري هو أحد التصورات اللهجية لنشأة الأضداد، يمكن أن يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن نقل أحد أحياء العرب المعنى الأصلي عن حي آخر مع إعطاء اللفظ معنى مضاداً للمعنى الأصلي، وبناءً مغايراً للبناء الأصلي (من فعل إلى أفعل)، ربما لمحاولة مخالفة الحي الآخر، أو إضافة الجديد للمعنى الأصلي، ولكن لابد أن يكون أحد المعنيين أصلاً، والثاني متطوراً عنه وغالباً ما يكون فعل الأصلي وأفعل المتطور، وقد قال بهذا الرأي Giese، حيث يرى أن اقتراض العرب بعض الألفاظ من اللغات المجاورة لهم، ولما كان معناها الأصلي قد تختلف إيحاءاته، فقد أدى ذلك إلى التضاد في العربية وضرب مثالاً لذلك لفظ (جلل)، فهو يرى أن العربية قد أخذته من اللغة العبرية، وهو فيها بمعنى دحرج، وإذا كان الشيء المدحرج ثقيلاً أحياناً، وخفيفاً أحياناً فقد اعتمدت العربية على هذين الإيحاءين المتضادين للكلمة الواحدة، وأعطتها معنيين متضادين هما عظيم وحقير [1] وما يحدث من اقتراض بين اللغات المجاورة والعربية يحدث مثله بين الأحياء العربية المتجاورة والمتباعدة أيضاً .

---

(١) علم الدلالة، ٢٠٥.

٣- وقد ينتج التضاد عن اختلاف الأصل الاشتقاقي لكل من المعنيين المتضادين وذلك حين يختلف الأصل الاشتقاقي للكلمة (رغم اتحاد شكلها) في أحد معنييها المتضادين عن الآخر، ويمكن أن يمثل لذلك بالفعل (ضاع) بمعنى اختفى وبمعنى ظهر وبدا، قال أبو الطيب: ضاع يضيع من الضياع، إنما الألف منقلبة عن ياء وقولهم ضاع إذا ظهر الألف فيه منقلبة عن واو، يقال: ضاع يضوع [١]، وقد يحدث هذا في التحول من صيغ فعل إلى أفعل حيث اختلاف الصيغة، وليس اختلاف الجذر يؤدي إلى اختلاف المعنى، بل المعنى المعاكس (الضد)، كما في الفعل قسط وأقسط، فيصبح اسم الفاعل منهما قاسط ومقسط، فالأولى تعني الظلم، والثانية تعني العدل، وقد يكون اختلاف المعنى بين الصيغتين راجع إلى اختلاف الأصل الاشتقاقي، حيث كل منهما يعود إلى جذر مختلف كما في جَمَل وجَمُل .

٤- يقول د. أحمد مختار عمر: (أما دلالة الصيغة على السلب والإيجاب فيخص بعض صيغ الأفعال مثل: فعل وأفعل وتفعل التي تستعمل في غالب أمرها للإثبات والإيجاب نحو أكرمت زيداً، وأحسنت إليه وعملته وأخرته وقدمته، وتقدمت وتأخرت، ولكنها تستعمل كذلك في السلب والنفي نحو: أشكيت زيداً: أزلت له ما يشكوه وأعجمت الكتاب: أزلت استعجامه، ومرضت الرجل: داويته ليزول مرضه وقذيت عينه: أزلت القذى وأثمت: تركت الإثم .ويمكننا أن نفسر بهذا بعض الأفعال التي جاءت من هذا النوع بمعنيين متضادين مثل أطلبه: أحوجه إلى الطلب أو أسعفه بما طلب[٢] .نلاحظ أنه لم يقدم لنا تفسيراً للظاهرة، ولكنه جعلها وسيلة

(١) المرجع السابق، ٢١٠.
(٢) علم الدلالة، ٢١٢.

لتفسير أفعال أخرى تدل على المعنى وضده دون أن تتغير صيغة الفعل، حيث أطلب دل على المعنى وضده دون تحول من صيغة فعل إلى أفعل، أما أعجم بمعنى أزلت استعجامه وعجم بمعنى العجمة، فهنا تحول من الصيغة فعل إلى أفعل .